

يستطيع المتابع لمجريات الأمور والحوارك السياسي والمجتمعي في مملكة البحرين أن يرصد أكثر من حدث ذي صلة إجمالاً بقضايا الشفافية والحوكمة والرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد والرشوة والاختلاس وصون المال العام، وقد دارت حوارات ساخنة حول تلك القضايا شهدتها الساحة المحلية البحرينية، ليس فقط على خلفية الانتخابات البرلمانية التي جرت في 23 نوفمبر 2010، وإنما أيضاً على خلفية السياسات والتوجهات الاقتصادية التي تبناها مجلس التنمية الاقتصادية المعني برؤية البحرين الاقتصادية 2030، تلك الرؤية التي وضعت مجموعة من العناصر والسياسات كمرتكزات للإصلاح الاقتصادي المستهدف، ومنها: الحد من الفساد في العقود الحكومية وفي القطاع العام، وإضافة المزيد من الشفافية في مناقصات الدولة، وإزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي. وفي ضوء ذلك أشار رئيس المجلس المذكور الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة بأنه قد تم إعداد بعض مشروعات القوانين والقرارات، ومنها على سبيل المثال، مسودة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بإضافة فصل جديد في خصوص الرشوة والاختلاس في القطاع الأهلي، وهو ما يتوقع برأيه أن يترك أثراً إيجابياً في رفع ترتيب البحرين على مؤشرات الدول المكافحة للفساد.

تحقيق:

خليل يوسف

رئيس قسم الاقتصاد، الأيام البحرينية



مكافحة الفساد

الشفافية

الحوكمة الرشيدة

مُزِدَات كَمَا أَتَتْ وَبِهَمَّةٍ بِأَنَّ الْيَوْمَ مَفْهُومَةٌ لَدَى الْجَمِيعِ

يذكر أن البحرين سجلت تراجعاً على مؤشر منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لعام 2010، إذ جاءت في الترتيب 48 عالمياً بعد أن كانت في الترتيب 46 في عام 2009، في حين احتفظت بترتيبها الرابع بين الدول العربية والخليجية -بعد قطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان- للعام الثالث على التوالي، الأمر الذي جعل العديد من مؤسسات المجتمع المدني بالبحرين تطالب الحكومة بأن تضع ضمن برنامج عملها معالجات وبرامج فاعلة على صعيد محاربة الفساد وحماية المال العام، بهدف رفع ترتيب البحرين في المؤشر المذكور، وفي أي تقارير للهيئات والمنظمات الدولية، داعية عبر العديد من فعالياتها وبياناتها إلى تفعيل ما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، وهي الاتفاقية التي صادقت عليها مملكة البحرين في 4 فبراير 2010. وشملت هذه المطالبات أيضاً، وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء لجنة وطنية عليا مستقلة تعنى بمحاربة الفساد وتجعله -وفقاً لبيان صادر عن جمعية المنبر التقدمي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد (9 ديسمبر 2010)- شأنًا عامًا، وقضية وطنية تمس مختلف أطياف المجتمع البحريني.



الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية البحريني.

هناك توجه نحو إصدار سلسلة من الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى مكافحة الفساد والوقاية منه ومعاقبة مرتكبيه، والعمل على التعامل مع أجهزة الرقابة المالية والمجتمع المدني وصولاً لتحقيق مبادئ العدالة والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وصون المال العام.

التقارير الجدية الكافية. وشددت عدة جمعيات أهلية على ضرورة الإسراع في تفعيل قانون الذمة المالية، وإقرار قانون حق الحصول على المعلومات، ورأى كثير من قادة هذه الجمعيات أن مجلس النواب سيكون في فصله التشريعي الجديد أمام امتحان عسير في التعامل مع هذه الملفات، ليثبت جديته أو إخفاقه في هذا الشأن. وجاءت مطالبة أكثر من جمعية بإنشاء لجنة نزاهة للعمل البرلماني لمنع استغلال أي عضو من أعضاء مجلس النواب لتميم تلك الملفات، ومن جهة أخرى التيقن من ممارسة هؤلاء الأعضاء لدورهم الرقابي والتشريعي وفق ما هو مأمول، مع ضرورة البعد عن "طأفة" الأدوات الرقابية والاستجابات، أو عدم إخضاعها للتجاذبات والاعتبارات السياسية والطائفية كما حدث في مجلس النواب السابق.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإنه يمكن التوقف أمام بعض التطورات التي تتصل بالجهود المبذولة على صعيد مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المجتمع البحريني، وفي هذا الصدد نتوقف أمام التالي:

• صدور مرسوم قانون بتعديل بعض أحكام قانون ديوان الرقابة المالية -في نوفمبر 2010 - تم

بموجبه تغيير مسمى الديوان ليصبح ديوان الرقابة المالية والإدارية، عوضاً عن مشروع سابق بإنشاء ديوان مستقل عن الرقابة الإدارية، وعليه فالديوان المذكور، وبمسماه الجديد، سيتولى الرقابة على أموال الدولة وسلامة ومشروعية استخداماتها وحسن إدارتها -بما في ذلك الجوانب الإدارية- عن طريق التحقق من تنفيذ القوانين والقرارات الإدارية، والرقابة على أداء الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة، وعليه فمن المتوقع أن يتم اتخاذ قرارات وإجراءات لمواجهة البيروقراطية الإدارية، وتفعيل أدوات المساءلة والشفافية في القطاع العام بالبحرين.

• إعلان وزارة الداخلية البحرينية عن تشكيل شعبة لمكافحة الفساد بإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان لافتاً تزامن بيان لوزير الداخلية، الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، أشار فيه إلى توجه نحو إصدار سلسلة من الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى مكافحة الفساد والوقاية منه ومعاقبة مرتكبيه، والعمل على التعامل مع أجهزة الرقابة المالية والمجتمع المدني وصولاً لتحقيق مبادئ العدالة والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وصون المال العام. كما كان لافتاً تزامن ذلك مع إطلاق الوزارة حملة وطنية لمكافحة الفساد أعلن عنها في الصحف البحرينية، وعلى الرغم من أنها لم تفصح عن تفاصيلها، فإن ذلك يبقى توجهاً لافتاً ومطلوباً. إلا أن هذا الإعلان بدأ غير كافٍ من وجهة نظر المهندس عبد النبي العكري -رئيس الجمعية البحرينية للشفافية- حيث طالب بإنشاء تحالف وطني أهلي ضد الفساد.

• في آخر شهر يونيه 2010 صدر قانون

الكشف عن الذمة المالية الذي اعتبره البعض نتاج نضال مستمر ومطالبات متكررة لسنوات عديدة من قبل المجتمع البحريني، وهذا القانون -الذي وقعه عاهل البحرين- يوجب الكشف عن ممتلكات كل من الوزراء، ونواب رئيس مجلس الوزراء، ووكلاء الوزارات، والوكلاء المساعدين، والمديرين، والمحافظين، ورؤساء وأعضاء مجلسي الشورى والنواب والمجالس البلدية، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة، وممثلي الحكومة في الهيئات والمؤسسات العامة والشركات وغيرهم من كبار المدراء والمسؤولين وموظفي الحكومة المحددين وفقاً لنص القانون. وهو ما اعتبره البعض تأكيداً على الشفافية،

وتعزيزاً للمساءلة والنزاهة، وتفعيلاً لأدوات الرقابة المالية والإدارية ومكافحة الفساد المالي والإداري في مختلف أجهزة الدولة وإداراتها.

• الإعلان خلال النصف الأول عام 2010 عن نظام لحوكمة الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية في البحرين، وصفه صالح حسين -الخبير المختص في شؤون الحوكمة- بأنه نظام روعي فيه الأخذ بأفضل الممارسات العالمية للحوكمة الرشيدة، فيما وصف رشيد المعراج -محافظ مصرف البحرين المركزي- هذا النظام بأنه انطلاقة جديدة للمناخ الاقتصادي في البحرين.

• إعلان جمعية الشفافية البحرينية عن إصدار مؤشر سنوي وطني في الفترة القريبة المقبلة، يتطرق إلى القضايا ذات الصلة بالنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص والامتيازات، والتصدي لإساءة استخدام السلطة، وقياس الجهود المبذولة في مجال محاربة الفساد، والوقوف على مدى شفافية المعلومات الرسمية والتجارية والأهلية، ودور الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني.

على الرغم من تلك الجهود والمبادرات وغيرها، يرى المهندس العكري أنه ما زال

أمام البحرين مشوار طويل على صعيد اعتماد النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، وهو رأي يتفق معه كثيرون من قادة مؤسسات المجتمع المدني، لكنه يضيف، أن ذلك يجب ألا يصيبنا بالإحباط واليأس، ومن المهم فتح حوار بناء بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، مشدداً على أن الشفافية والنزاهة هي جزء من نظام متكامل، فإذا كان النظام يريد مكافحة الفساد فعليه أن يبدأ بالاعتراف بوجود ذلك الفساد، وتجاهله يعني أننا لا نريد حل المشكلة، كما يشدد العكري على دور الصحافة الحرة التي لا تخضع لتأثيرات رأس المال أو سلطات معينة، لافتاً الانتباه إلى ضرورة إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، مشيراً إلى



الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية.

أعدنا بعض مشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها الحد من الفساد في العقود الحكومية وفي القطاع العام، وإضافة المزيد من الشفافية في مناقصات الدولة، وإزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي.

البحرينية سيد شرف الموسوي، على سبيل المثال، يرى أن الدولة لم تمنح المجتمع المدني الفرصة الحقيقية للعمل كجهة مستقلة، بل إنها اتخذت في الآونة الأخيرة بعض الإجراءات التي كبلت مؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً الفاعلة منها، والتي تستهدف تقديم وتبني برامج لمكافحة الفساد وترسيخ مفهوم الشفافية، وذهب إلى أن هذه الإجراءات والقيود تتعارض حتى مع المشروع الإصلاحية الذي تبناه عاهل البحرين. وفي موازاة ذلك، اعتبر عبد الجليل -رئيس لجنة التحقيق البرلمانية السابقة في أملاك الدولة والأملاك العامة والخاصة- أن تعاطي الحكومة مع ملف أملاك الدولة لم يعط مؤشراً يترجم الجدية الكافية لمعالجة ملفات الفساد، وصيانة المال العام، وتفعيل الشفافية.

وإزاء تباين الرؤى حول ما يجري في البحرين بشأن تلك القضايا، أصبح من المؤكد أن البحرين بدأت تخطو خطوات -حتى وإن اعتبرها البعض بطيئة- نحو التعاطي مع توجهات وسياسات جديدة تقضي إلى إرساء قواعد وآليات تخدم الجهود والتطلعات المبذولة باتجاه مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ومعايير الحوكمة الرشيدة. وإن

كانت هذه المفردات قبل سنوات قليلة تكاد تكون مبهمه لدى قطاعات واسعة من الناس في البحرين، فقد باتت اليوم مفهومة لدى الجميع، ويسعى إليها كل أفراد المجتمع البحريني.

المادة (13) من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي تؤكد على ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في نشر مبادئ مكافحة الفساد، والمادة (32) التي تنص على حماية الشهود.

ما طرحه رئيس الجمعية البحرينية للشفافية، هو نفس ما طرحته ودعت إليه مؤسسات أهلية عديدة وشخصيات وطنية في مناسبات مختلفة، مما يترجم حيوية المجتمع المدني البحريني حيال تلك القضايا. وفي هذا السياق هناك ثمة شبه إجماع على اتفاق بإنشاء تحالف وطني أهلي ضد الفساد، وهو المشروع الذي طرحته عدة جمعيات أهلية، منها ما بادرت إلى إنشاء لجان بها تعني برصد ومتابعة قضايا الفساد ونشر ثقافة مكافحته.



عبد النبي الكوري، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية.

ما زال أمام البحرين مشوار طويل على صعيد اعتماد النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.. وإذا كان النظام يريد مكافحة الفساد فعلياً أن يبدأ بالاعتراف بوجود ذلك الفساد، وتجاهله يعني أننا لا نريد حل المشكلة.



سيد شرف الموسوي، الناشط وعضو جمعية الشفافية البحرينية.

الدولة لم تمنح المجتمع المدني الفرصة الحقيقية للعمل كجهة مستقلة، بل إنها اتخذت في الآونة الأخيرة بعض الإجراءات التي كبلت مؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً تلك التي تستهدف تقديم وتبني برامج لمكافحة الفساد وترسيخ مفهوم الشفافية.

والشفافية في البحرين.. على الرغم من كل ذلك، إلا أن العديد من الشخصيات العامة -ممن يمثل بعضهم قادة جمعيات سياسية واجتماعية- أكدوا أن ذلك كله لا يعكس الطموح المستهدف، فالناشط وعضو جمعية الشفافية

